هل بات "مراسي" خارج الحدود المصرية؟.. جدل واسع حول تصريحات مالكة في المنتجع بشأن منع الشرطة من الدخول

الجمعة 24 يوليو 2026 04:00 م

أثارت تصريحات منسوبة إلى حنان الشعراوي إحدى مالكات الوحدات في منتجع مراسي بالساحل الشمالي جدلاً واسعاً بعد حديثها عن واقعة منع الشرطة من الدخول وردها على قيود الزوار بما فجّر تساؤلات أمنية وطبقية

https://x.com/MazidNews/status/2079976102882136452

سياسياً وإنسانياً تكشف الواقعة إن صحت خطورة تحول بعض المنتجعات إلى جزر مغلقة تتجاوز سلطة الدولة بينما ينشغل الخطاب العام بإهانات طبقية تصرف الأنظار عن السؤال الأخطر المتعلق بسيادة القانون فوق كل أرض مصرية

رواية منع الشرطة

وبحسب التصريحات المتداولة قالت الشعراوي إن مشكلة نشبت داخل المنتجع ودفعتها إلى طلب تدخل الشرطة المصرية لكنها فوجئت بإبلاغها من مكتب الأمن الخارجي بأن أفراد الشرطة ممنوعون من الدخول بقرار صادر عن الإدارة

وبالتالي طرحت الرواية سؤالاً بالغ الخطورة حول الجهة التي تملك صلاحية منع قوة إنفاذ القانون من الوصول إلى مواطن يطلب النجدة داخل منتجع مقام على أرض مصرية وتديره شركة استثمارية أجنبية

كما أن الادعاء لا يمكن التعامل معه باعتباره خلافاً إدارياً بسيطاً لأن دخول الشرطة عند وقوع مشكلة يرتبط بحماية المواطنين وجمع الأدلة ومنع الاعتداءات وليس بقواعد استقبال الضيوف أو تنظيم المرافق الخاصة

ومن جهة أخرى لم تقدم صاحبة التصريحات مستنداً معلناً يثبت صدور تعليمات رسمية بمنع الشرطة كما لم توضح طبيعة المشكلة أو توقيتها أو الجهة الأمنية التي تواصلت معها قبل إبلاغها بالرفض المزعوم

في المقابل لا يؤدي غياب الدليل المنشور إلى إسقاط ضرورة التحقيق لأن الادعاء يتعلق بمرفق أمني وسيادة الدولة ويستوجب رداً واضحاً من الجهات المختصة بدلاً من ترك منصات التواصل تصوغ الحقيقة وفق الانتماءات والمصالح

علاوة على ذلك فإن إدارة أي منتجع تملك تنظيم الدخول وتأمين المنشآت لكنها لا تملك وفق المنطق العام إنشاء منطقة منفصلة عن سلطة القانون أو تعطيل استجابة الأجهزة الرسمية عند طلب مواطن التدخل والحماية

وبناء على ذلك يصبح المطلوب تحديد ما إذا كانت الشرطة منعت فعلاً أم تأخر دخولها لأسباب تنظيمية أم جرى نقل كلام غير دقيق عن أفراد أمن لا يملكون أصلاً إصدار قرارات سيادية

وفوق ذلك فإن صمت الجهات المعنية يفاقم الشكوك لأن الوقائع الحساسة لا تحسم بتبادل المنشورات بل ببيان يحدد التسلسل الزمني للبلاغ وطبيعة استجابة الشرطة وموقف إدارة المنتجع من الادعاءات المنتشرة

جدل طبقي متصاعد

أما بداية الأزمة الإعلامية فارتبطت بتعليق عمرو أديب على القواعد الجديدة التي تحدد أعداد الضيوف المسموح للملاك باستقبالهم داخل المنتجع وهي قرارات أثارت اعتراضات بين بعض أصحاب الوحدات خلال الفترة الأخيرة.

> ظنَّت «النخبة الجديدة» التي صنعت ثرواتها في ظل السلطة أنها ستظل في مأمن من الظلم والفوضى؛ فهي ليست من عامة الناس الذين تُهدر حقوقهم ولا يجدون من يسمع شكاواهم، بل من طبقة «أهل إيجيبت» الذين اعتادوا أن تُفتح أمامهم الأبواب المغلقة. لكنهم نسوا قاعدة بسيطة: حين يصبح الفساد نظامًا... pic.twitter.com/WFtSyoncVU
> — Mourad Aly د. مراد علي (@mouradaly) July 24, 2026

وفي هذا السياق وصفت الشعراوي حديث أديب بتعبيرات حادة ورفضت تبرير القيود الجديدة معتبرة أن الملاك دفعوا مبالغ كبيرة تمنحهم حق استخدام وحداتهم واستضافة ضيوفهم دون تدخل مبالغ فيه من الإدارة.

غير أن ردها تجاوز مناقشة الحقوق التعاقدية إلى عبارات اعتبرها متابعون تحمل استعلاء طبقياً بعدما تحدثت عن فئات بوصفها بهوات وهوانم في مقابل أوصاف تنتقص من مواطنين ينتمون إلى شرائح اجتماعية أخرى.

ومن ثم تحولت القضية من خلاف حول لوائح منتجع إلى نقاش أوسع بشأن اللغة التي يستخدمها بعض الأثرياء عند الحديث عن المجتمع ومدى تصورهم أن الملكية تمنح أصحابها مكانة أعلى من بقية المواطنين.

كذلك رأى منتقدون أن هذه العبارات تكشف ثقافة المدن المغلقة التي تعيد تقسيم الناس وفق القدرة المالية وتتعامل مع الشواطئ والخدمات باعتبارها امتيازات اجتماعية لا ينبغي أن يصل إليها إلا أصحاب الدخول المرتفعة.

وفي الوقت نفسه حذر آخرون من أن التركيز الكامل على اللغة الطبقية قد يخدم إدارة المنتجع عبر إبعاد النقاش عن الادعاء الأساسي المتعلق بمنع الشرطة وحدود سلطة الشركات داخل المشروعات السياحية الكبرى.

لهذا يجب الفصل بين إدانة أي خطاب مهين وبين المطالبة بكشف حقيقة الواقعة الأمنية لأن رفض الاستعلاء الطبقي لا يمنح أي إدارة خاصة حصانة من المساءلة ولا يلغي حق المواطن في طلب النجدة.

فضلاً عن ذلك فإن غضب الجمهور من التصريحات يعكس احتقاناً اجتماعياً متراكماً في بلد تتسع داخله الفجوات الاقتصادية بينما تتحول مناطق ساحلية كاملة إلى مجتمعات مغلقة لا يدخلها المواطن إلا بشروط مالية وأمنية صارمة.

> لو اتنفست اكتر من النفس المسموح لك في الساحل الشمالي هتدفع
>
> ده فيديو عن الساحل الشمالي من سائحة عربية بتشتكي من أسعار الساحل الشمالي في مصر اللي بقى الغني فيه فقير ومهما كانت أسعاره عالية الكل بيقول نجرب مراسي ولو ليلة في العمر ، معرفش ايه السحر الموجود هناك ده ايه ؟ pic.twitter.com/d8xrL1gPjx
> — منير الخطير (@farag_nassar_) July 24, 2026

وبالمثل فإن الدفاع عن سيادة الدولة لا يعني الانحياز إلى صاحبة الرواية أو قبول تعبيراتها بل يعني رفض وجود أي بقعة يمكن أن تخضع فيها صلاحيات الشرطة لموافقة شركة أو مسؤول أمني خاص.

صمت يضاعف الأزمة

حتى لحظة إعداد التقرير لم يصدر تعقيب رسمي معلن من شركة إعمار مصر أو إدارة منتجع مراسي يؤكد أو ينفي واقعة منع الشرطة وهو ما أبقى الادعاءات مفتوحة أمام التأويل والتضخيم والاستغلال السياسي.

نتيجة لذلك بات من الضروري أن توضح الشركة قواعد تعامل الأمن الخاص مع الأجهزة الرسمية وأن تكشف ما إذا كانت هناك تعليمات تنظم دخول الشرطة والإسعاف والحماية المدنية عند وقوع بلاغات داخل المنتجع.

ومن ناحية أخرى تتحمل الجهات الأمنية مسؤولية الرد لأن القضية لا تخص سمعة شركة فقط بل تمس تصور المواطنين عن قدرة الشرطة على الوصول إلى جميع المناطق دون تمييز بين حي شعبي ومنتجع سياحي فاخر.

مع ذلك فإن أي تحقيق جاد يجب ألا يعتمد على مقطع مقتطع أو رواية منفردة بل على سجلات الاتصالات وكاميرات المداخل وأقوال أفراد الأمن والبلاغات الرسمية التي يمكنها تحديد حقيقة ما جرى بدقة.

إلى جانب ذلك ينبغي نشر نتيجة الفحص للرأي العام لأن استمرار الغموض يمنح كل طرف فرصة لتقديم روايته باعتبارها حقيقة ويقوض الثقة في المؤسسات وفي قدرة الدولة على ضبط استثماراتها السياحية الكبرى.

وعليه فإن القضية تتجاوز خلافاً بين مالكة وحدة وإعلامي أو إدارة منتجع لتصل إلى ثلاثة أسئلة مترابطة عن سيادة القانون وحدود الملكية الخاصة وخطورة الخطاب الطبقي الذي يعامل المواطنين بدرجات متفاوتة.

وفي ضوء ذلك لا يكفي إصدار نفي مقتضب أو بيان دعائي بل يجب توضيح الإجراءات المتبعة عند طلب الشرطة وأسباب أي تأخير محتمل والجهة التي تملك اتخاذ القرار داخل بوابات المشروع.

أخيراً يظل الادعاء غير محسوم في غياب رد رسمي وأدلة منشورة لكن خطورته تفرض تحقيقاً شفافاً لأن أرض مصر لا يجوز أن تتحول إلى مساحة مغلقة تتقدم فيها سلطة الاستثمار على سلطة الدولة والقانون.